

قراءة تحليلية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الفلاحة خلال الفترة (2010-2020)
Analysis of the role of Algerian SMEs in the agricultural sector
During the period (2010-2020)

حمزة العوادي^{1*} ، زينب بلخير²

¹ جامعة أم البواقي (الجزائر)

² جامعة أم البواقي (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 30/05/2023؛ تاريخ القبول: 13/07/2023

ملخص: تبنت الجزائر منذ عقد من الزمن نهجا اقتصاديا يعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر للنجاح الباهر الذي حققه هذا النوع من المؤسسات على المستوى العالمي، إذ باتت تشكل مفتاح النهضة والتقدم الاقتصادي في جميع القطاعات. وفي هذا الصدد يعد القطاع الفلاحي رابط مهم في النسيج الوطني، ومما لا شك فيه فإن تطور قطاع الفلاحة لا يمكن أن يكون إلا بفعالية مؤسساته. تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي للجزائر خلال الفترة (2010-2020)، وقد تم التوصل إلى أن هناك عزوف لهذه المؤسسات عن ميدان الفلاحة ما كان له بالغ الأثر على مؤشرات الإنتاج، القيمة المضافة، التشغيل والتصدير للقطاع رغم الامكانيات التي يزر بها، والتي يعول عليها لتحقيق الأمن الغذائي وإحداث التنويع الاقتصادي في الجزائر. **الكلمات المفتاح:** مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ قطاع فلاحي؛ اقتصاد جزائري.

Abstract: In Algeria, an economic approach based on SMEs has been adopted, given the success achieved by these enterprises worldwide, and they have become the key to economic progress. In this regard, the agriculture is an important link in the national economic fabric. There is no doubt that the development of the agriculture sector can only be effected by SMEs.

this study came to shed light on the contributions of SMEs in the Algerian agricultural sector During the period (2010-2020), it has been concluded that there is a reluctance of enterprises from the agricultural, which affected the indicators of production, added value, employment and export of the sector and the achievement of food security and bringing about economic diversification in Algeria.

Keywords: SME's, Agriculture sector, Algerian economy.

Résumé : En Algérie, une approche économique basée sur les PME a été adoptée, compte tenu du succès remporté par ces entreprises dans le monde, et elles sont devenues la clé du Décollage économique. A cet égard, l'agriculture est un maillon important du tissu économique national. Il ne fait aucun doute que le développement du secteur agricole ne peut être effectué que par les PME.

cette étude est venue éclairer les apports des PME dans le secteur agricole algérien Au cours de la période (2010-2020), il a été conclu qu'il existe une réticence des entreprises issues du secteur agricole, ce qui a affecté les indicateurs de production, de valeur ajoutée, l'emploi et l'exportation du secteur et la réalisation de la sécurité alimentaire et la diversification économique en Algérie.

*حمزة العوادي

Mots-clés : PME, secteur agricole, économie algérienne.

1- تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد التوجهات الاقتصادية لإحداث التنمية في الدول النامية بالنظر لمردودها الإيجابي على الاقتصاد و دورها الرائد في تقليص وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما تحقّقه من تعظيم للقيمة المضافة وزيادة حجم المبيعات إذ يمتلك هذا النوع من المؤسسات سرعة التأقلم التي تساعد على مسايرة التحولات السريعة، وهذا بدرجة أكبر من المؤسسات الأخرى.

والجزائر على غرار العديد من الدول النامية ومن أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية عملت منذ أزيد من عقد من الزمن على تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات وتعزيز مكانته ضمن النسيج الاقتصادي الوطني وذلك من خلال إقرار جملة من التحضيرات والترتيبات لدعمها وتمكينها من لعب دور هام وأساسي في الاقتصاد الوطني، وبناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومتكاملة بين جميع القطاعات. وفي هذا الصدد يعد قطاع الفلاحة رابط مهم في النسيج الوطني والعصب الحساس في الاقتصاد، لذلك فالدولة مطالبة بأن تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لمواطنيها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي وضمان مستوى معين من الأمن الغذائي. ومهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فإنه يجب أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات أخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثيره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى، ومما لا شك فيه فإن تطور القطاع لا يمكن أن يكون إلا بدور فعال من مؤسساته بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول السؤال الآتي:

ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الفلاحة؟

- فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على الفرضية الآتية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دورا حيويا في تنشيط القطاع الفلاحي ورفع أدائه.

-الدراسات السابقة:

تتمثل أبرز الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القطاع الفلاحي حسب الترتيب الزمني لصدورها في الآتي:

- دراسة: شيقارة هجيرة وهبري نصيرة (2018) الموسومة بـ:

« Role of SMEs in the Algerian economy and barriers to their development »

تعرضت هذه الدراسة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري والعقبات التي تواجهها، وقد تبين من خلالها أن هذه المؤسسات هشة للغاية ولا تساهم بشكل فعال في توفير فرص العمل في الجزائر، كما تبين أن مساهمة هذا النوع من المؤسسات في قطاع الفلاحة كانت منخفضة للغاية، بسبب صعوبات في الحصول على التمويل حيث تكتفي البنوك الجزائرية بتمويل مؤسسات الخدمات والبناء والأشغال العمومية نظرا لأزمته المالية التي بدأت سنة 2014، ويضاف لذلك الصعوبات المتعلقة بحيازة الأرض بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية وغياب الشفافية.

- دراسة: زير محمد وآخرون (2020) بعنوان:

"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بالجزائر بين الواقع والمأمول"

تناولت الدراسة قطاع الفلاحة بالجزائر كأحد القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها إخراج الجزائر من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لا يزال بعيد كل البعد عن المستوى المرجعي العالمي والمقدر بـ 45 مؤسسة لكل 1000 نسمة مقابل 28 مؤسسة في الجزائر، كما أن نسبة مساهمتها في نشاط الفلاحة لم تتعدى عتبة 0.7% فقط من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية حسب إحصائيات سنة 2019؛

- دراسة: بن سديرة عمر وآخرون (2021) تحت عنوان:

« Assessing SMEs effectiveness in growth and diversification of the Algerian economy through an analytical study during the period (2015–2019) »

تطرقت الدراسة إلى التوجهات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وقد سجلت قطاع الفلاحة ضمن القطاعات الأقل جاذبية ووجدت أن هناك عدة عوامل يمكن أن تفسر ذلك. أبرزها تأثير التطورات التكنولوجية على التجارة وقطاعات الخدمات التي روجت الابتكار والقدرة على تحويل النشاط للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. بجانب طبيعة وتنوع الطلب المتزايد على الأنشطة الخدمية المختلفة، قطاع البناء إلى جانب الأشغال العامة نتيجة توسع القطاع العام في الإنفاق على هذا المجال. ظهور المجالات الصناعية لتشجيع إنشاء وتطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى التوسع وتنوع عقود الترخيص الممنوحة من قبل الشركات الأجنبية.

وعلى العموم، فإن الدراسات السابقة المذكورة أعلاه تلتقي مع موضوع دراستنا في الوقوف عند مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي للجزائر والعقبات التي تواجهها وصولا إلى السبل الكفيلة بتجاوزها، إلا أنها أهملت دراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر سواء من حيث الامكانيات أو المساهمة في المؤشرات الاقتصادية الكلية وربطها بأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الأهمية البالغة لذلك في إعطاء نظرة شاملة على الموضوع وتقديم توصيات تتناسب مع ذلك الواقع والطموح التي تسعى الدولة إلى تحقيقه مستقبلا في هذا الإطار.

-أهداف الدراسة :

ترمي الدراسة إلى الوقوف على مكانة القطاع الفلاحي في الجزائر بالإضافة إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتشخيص إسهاماتها على المستوى الكلي وعلى مستوى قطاع الفلاحة (التعداد، التوزيع القطاعي، المساهمة في القيمة المضافة، التشغيل والتصدير).

-هيكل الدراسة :

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور حيث تضمن الأول مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، أما المحور الثاني من الدراسة فخصص لإبراز واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، بينما ركز المحور الثالث على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الفلاحة.

1.1- المكانة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

لم يتوقف السعي الحثيث للحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من التحفيزات والتسهيلات، يقينا منها بأهمية الدور الذي تضطلع به في التنمية الاقتصادية وعليه خصص هذا المحور بغية الإلمام بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من حيث درجة نموها وتركزها القطاعي والجغرافي، وكذا إسهاماتها في القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل وقل ذلك نتوقف أولا عند الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للقطاع الفلاحي.

1.1.1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

قصد معرفة درجة تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010-2019)، لابد من ملاحظة الجدول أدناه، حيث يبرز من خلاله نطاق هذا التطور.

الجدول رقم (1) : تطور تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات العمومية	123	147	162	186	214	279	390	267	261	243
عدد المؤسسات الخاصة	619949	659162	711670	777630	851839	934290	1022231	1074236	1141602	1193096
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1141863	1193339

المصدر: (نشرية المعلومات الإحصائية، 2020، الصفحات 6-8)

من خلال الجدول أعلاه، يمكن القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة وذلك من خلال تزايد أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ ارتفع من 619072 مؤسسة في سنة 2010 إلى 1193339 مؤسسة سنة 2019، ويمكن إرجاع ذلك للسياسة التشجيعية التي انتهجتها الدولة في إنشاء هذا النوع من المؤسسات الرامية إلى تنويع الاقتصاد الجزائري حيث عملت على تنويع وسائل الدعم وتوفير التمويل اللازم.

ومن جهة أخرى يلاحظ سيطرة المؤسسات الخاصة على العدد الإجمالي للمؤسسات إذا ما قورنت بالمؤسسات العمومية، بسبب الامتيازات والإجراءات الحكومية الرامية إلى الدفع بالقطاع الخاص قدما والتخلي التدريجي على القطاع العام، إذ يتجلى ذلك في التناقص الحاد والمستمر فقد سجل عددها انخفاضا من سنة إلى أخرى، نتيجة إلى الشطب المستمر لتلك المؤسسات، وكذلك عدم قدرتها على البقاء والاستمرار أمام المنافسة الشديدة التي أصبح القطاع الخاص يفرض معالمها.

2.1.1- التوزيع القطاعي والجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

من أجل معرفة أهم القطاعات التي يتركز فيها أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لابد من تفحص الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (2011-2019)

البيان	2011		2013		2015		2017		2019	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
خدمات	456518	48.09	513647	50.25	548195	51.03	585915	51.32	667100	54.67
بناء وأشغال	168595	18.04	174848	17.1	179303	16.69	185121	16.22	190170	16.59
صناعة	83862	8.97	89597	8.76	94930	8.84	99865	8.76	103693	8.91
فلاحة	5805	0.62	6311	0.62	6687	0.62	6973	0.62	7368	0.63
طاقة	2647	0.28	2767	0.27	2887	0.27	2981	0.26	3064	0.38

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2020، الصفحات 9-13)

من خلال الجدول يتبين هيمنة قطاع الخدمات على باقي القطاعات، فهو يمثل حوالي 67.54% سنة 2019، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ: 16.59% خلال نفس العام، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 8.91%، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري و الخدمات ذات الصلة بالصناعة فيمثلان نسبا ضئيلة جداً، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

❖ يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات التي لا تتطلب أموالاً كثيرة ولا تقنيات لهذا السبب، فان هذا القطاع محل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ويشمل هذا القطاع الفروع التالية: النقل والمواصلات، التجارة، الفندقية والإطعام، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية؛ بالإضافة إلى العائد المجزي الذي يتم جنيه من جراء عملية الاستثمار في هذه القطاعات، مقارنة بالمخاطر الكبيرة التي ترتبط بالقطاعات الأخرى.

❖ تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية يمكن إرجاعه إلى سياسة الدولة التنموية الرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين (السكن، الطرق، بناء السدود، المستشفيات، المدارس... الخ).

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي فيمكن إبرازه من خلال الجدول رقم (3) والذي يبين درجة تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الوطن ومدى تحقيق ركائز التوازن الجهوي.

الجدول رقم (3): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين سنتي 2010 و 2019

الجهات	2010	2019
الشمال	219270	830438
المضاب العليا	112335	262340
الجنوب	30153	100561
المجموع	369319	1193339

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2020، الصفحات 11-14)

من خلال الجدول رقم (3) يمكن القول أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في الشمال وبدرجة أقل في المضاب العليا، ويرجع ذلك إلى توفر جهة الشمال على موقع جغرافي هام يتمثل في القرب من الموانئ، وبالتالي تسهيل عملية الاستيراد، علاوة على توفرها على اليد العاملة المؤهلة، والكثافة السكانية المرتفعة ومن ثمة وجود سهولة كبيرة في تسويق المنتجات.

ويشكل عدم التوازن الجهوي خطراً كبيراً على تحقيق التنمية الشاملة، لاسيما أنه يؤدي إلى زيادة عدم عدالة توزيع الثروة، ومن ثم زيادة السخط الاجتماعي الذي يؤدي إلى درجة الهوة بين أفراد المجتمع الواحد، لذا ينصح الكثير من المختصين بضرورة توجه الحكومة نحو إنعاش النمو وخلق مناصب شغل .

3.1.1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات:

في هذا السياق يمكن ملاحظة الجدول رقم (4) إذ من خلاله تظهر درجة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (4): تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2019) الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2010		2013		2016		2019	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المؤسسات العمومية	1578.94	14.46	1414.65	14.23	1291.14	12.77	1362.21	12.51

المؤسسات الخاصة	8136.76	86.43	8529.27	85.77	8815.62	87.23	9524.41	87.49
المجموع	9517.70	100	9943.92	100	10106.8	100	10886.62	100

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2020، صفحة 28)

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن درجة إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تعد عالية في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات مقارنة بمؤسسات القطاع العام، فقد بلغت نسبة المساهمة 86.43% في سنة 2010 لتواصل الارتفاع إلى أن تحقق نسبة 87.49% خلال سنة 2018، ويرجع ذلك إلى تنامي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بشكل ملفت للنظر.

4.1.1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل:

نتيجة تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وزيادة عملية الإنشاء واستقرار عمليات الشطب إلى حد بعيد تعاضم دور هذه المؤسسات في التخفيف من حدة البطالة، ومن خلال الجدول رقم (5) يمكن الوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.

الجدول رقم (5): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2011-2019)

طبيعة م.ص.م/السنة	2011	2013	2015	2017	2019
خاصة	2440159	2511674	2632018	2702067	2864564
عمومية	31465	29024	23452	22197	21085
المجموع	2471624	2540698	2655470	2724264	2885649
نسبة الزيادة	-	7.16	4.52	2.6	5.92

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2020، الصفحات 14-16)

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في توفير 2885649 منصب سنة 2019 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 5.92% مقارنة بسنة 2017، وعليه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا بارزا في التخفيف من حدة البطالة، وبالتالي القضاء على بعض الظواهر الاجتماعية الصارخة بالمجتمع كالهجرة غير الشرعية، الجريمة والفقر.

2.1- واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

تكتسي الفلاحة أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول باعتبارها أهم ركائز التنمية الاقتصادية، إذ تشكل مصدرا للغذاء ومناصب الشغل، وبالنظر إلى هذه الأهمية البالغة، فإنه لا بد من الإطلاع على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بهدف التعرف على إمكانياته وتحليل وضعيته نشاطاته، لاستخراج نقاط القوة و نقاط الضعف، والمساهمة بها في وضع تصور من أجل النهوض بالقطاع.

1.2.1- الإمكانيات الفلاحية للجزائر:

يزخر القطاع الفلاحي في الجزائر بثروات معتبرة نظرا للموقع الاستراتيجي للجزائر وشساعة مساحتها وتنوع مناخها الأمر الذي ينعكس مباشرة على تنوع المحاصيل والانتاج الفلاحي، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- الأراضي الفلاحية: تعد الأرض ثروة طبيعية وأساس الإنتاج الفلاحي وتبلغ مساحة الأراضي الفلاحية حوالي 44 مليون هكتار تمثل 17% من المساحة الكلية للجزائر حسب إحصائيات سنة 2017. (جنيدي، سلامي، 2018، صفحة 10)

- الموارد المائية: رغم وقوع معظم مساحة الجزائر في المناطق الجافة وشبه الجافة إلا أنها تتوفر على موارد مائية هائلة (سطحية وجوفية) تقدر بـ 19.2 مليار م³ منها 7 مليار م³ مياه جوفية (5 مليار م³ منها موجودة في الجنوب). (مراد، 2019، صفحة 152)

- الثروة النباتية: من أهم المحاصيل النباتية في الجزائر نجد: (حنان، 2020، صفحة 9)

* الحبوب: تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الفلاحية في الجزائر وبالأخص القمح وتتركز في السهول الداخلية والهضاب العليا وقد قدر الانتاج السنوي لها على سبيل المثال سنة 2015 بحوالي 3760 ألف طن.

* الخضار : تعتبر الخضار من المواد الأكثر استهلاكاً وتتمركز في المناطق التلية ومن أبرزها البطاطا، الطماطم، البصل، الثوم، الفلفل والبطيخ، وقد قدر إنتاجها السنوي بحوالي 12470 ألف طن سنة 2015.

* الفواكه: تقدر مساحتها بحوالي 326 ألف هكتار وبلغ إنتاجها سنة 2015 حوالي 4323 ألف طن.

- الثروة الحيوانية: تعتبر القسم الثاني بعد الإنتاج النباتي للقطاع الفلاحي وتتميز بنوع من الاستقرار مقارنة بالإنتاج الزراعي نظرا للاهتمام الكبير بتربية الحيوانات خاصة الأبقار والأغنام (غزالي، بغنة، 2018، صفحة 7)، ويضاف لذلك امتلاك الجزائر لـ 9 ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري. (ع. الحليم، جدي، 2018، صفحة 8)

2.2.1- تطور مؤشر الإنتاج الفلاحي:

في هذا الصدد كان القطاع الفلاحي القطاع الوحيد الذي سجل سنة 2020 توسعا في النشاط قدره 1.6% وإن كان بوتيرة أقل من سنة 2018 التي سجل فيها نموا في حجم الإنتاج قدر بـ 5% بالنظر للظروف المناخية المواتية والتي سمحت بوصول إنتاج الحبوب لأفضل المستويات من حيث نمو الكميات المنتجة، وهذا بعدما كان يقدر هذا المعدل بـ 1.8% و 1% خلال سنتي 2016 و 2017 متأثرا بتراجع إنتاج الحبوب المرتبط كثيرا بتساقط الأمطار غير المنتظم الذي يميز مناخ شمال إفريقيا (بنك. الجزائر، 2021، الصفحات 28-29).

وتظهر دراسة مكونات نمو الإنتاج الفلاحي لسنتي 2019 و 2020 من حيث الكميات أن هذا النمو ناتج أساسا عن نمو الانتاج البستاني (البطاطا، البصل والطماطم)، محاصيل الأعلاف، الطماطم الصناعية وإنتاج الأشجار والكروم، وقد بلغ إنتاج الحبوب 43.9 مليون قنطار بعدما كان يقدر بـ 37.6 مليون قنطار سنة 2015، بينما بلغ إنتاج الأعلاف 52.6 مليون قنطار سنة 2019، فيما حقق الانتاج البستاني ما قدره 146.7 مليون قنطار بعدما كان يبلغ 136.6 مليون قنطار سنة 2018، كما ارتفع انتاج الحمضيات من 13.4 مليون قنطار سنة 2015 إلى 15.8 مليون قنطار سنة 2019، وفيما يخص الانتاج الحيواني سجل هو الآخر ارتفاعا في كمية الانتاج بالنسبة لكل من اللحوم البيضاء، البيض والحليب، كما عرف إنتاج التمور ارتفاعا من 10.6 مليون قنطار سنة 2016 إلى (بنك، الجزائر، 2020، الصفحات 26-27).

3.2.1- مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة :

للتعرف على درجة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2010		2012		2014		2016		2018		2020	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القيمة المضافة	931.3	9.3	1421.7	8.8	1772.2	10.3	2140.3	12.2	2421.6	11.8	2598.5	14.1

للقطاع											
معدل النمو (%)	-	52.65	24.65	20.77	13.14	7.30					

المصدر: (بنك.الجزائر، 2021، صفحة 102)

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة من سنة إلى أخرى وبمعدل سنوي متفاوت أما درجة إسهام الفلاحة في القيمة المضافة الاجمالية فهي في تدهور مستمر وبلغت معدل سنوي قدره 12.8% في المتوسط وتحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات من ناحية المساهمة في القيمة المضافة خارج المحروقات.

4.2.1- مساهمة الفلاحة الجزائرية في التشغيل:

يمكن الوقوف على مدى مساهمة الفلاحة الجزائرية في توفير مناصب الشغل من خلال الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7): تطور معدل التشغيل في قطاع الفلاحة خلال الفترة (2011-2019)

2019	2017	2015	2013	2011	
1153013	1137078	1102145	865063	612946	عدد العمال الناشطين في القطاع (1)
1.49+	3.17+	0.21+	5.67+	-	معدل النمو (%)
11280096	11001228	10859145	10845012	10845012	عدد العمال الناشطين في جميع القطاعات (2)
9.60%	9.69%	10.14%	7.97%	7.97%	(2)/(1)

المصدر: (بنك.الجزائر، 2021، صفحة 152)

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الفلاحة يساهم في التقليل من حدة البطالة من سنة إلى أخرى وقد بلغ عدد العمال الناشطين في القطاع سنة 2019 ما مقداره 1153013 منصب بنسبة زيادة تقدر بـ 1.49% مقارنة بالسنة السابقة، هذا وساهم القطاع في مستوى التشغيل الإجمالي لسنة 2019 بنسبة تقدر بـ 9.60%.

5.2.1- مساهمة قطاع الفلاحة في الصادرات الجزائرية:

إدراكا منها بأهمية قطاع الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، عملت الجزائر جاهدة منذ الاستقلال على تطوير هذا القطاع من خلال انتهاج إستراتيجيات دعم مختلفة، آملّة في تحقيق التحول الاقتصادي، من اقتصاد ريعي يعتمد على العائدات النفطية إلى اقتصاد متنوع تشكل الفلاحة إحدى أعمده الرئيسة. وفي هذا الصدد يمكن الوقوف عند حجم الصادرات الفلاحية للجزائر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (8): تطور الصادرات الفلاحية الجزائرية خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	2010	2012	2014	2016	2018	2020
الصادرات الفلاحية	0.19	0.19	0.21	0.29	0.30	0.22
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	967	1153	1634	1391	2218	1909

المصدر: (بنك.الجزائر، 2021، صفحة 164)

(حنان، 2020، صفحة 36)

و يلاحظ من الجدول رقم (8) أن قيمة الصادرات الفلاحية للجزائر لا تتجاوز ثلث (3/1) مليون دولار أمريكي في أحسن الأحوال بالرغم من نمو حجم الانتاج الفلاحي والجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية هذه الصادرات، وهو مؤشر جد ضعيف على درجة مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات خارج المحروقات وتضم هذه الصادرات بالدرجة الأولى التمور، الخضر والفواكه والتي تمتاز بالجودة العالية.

3.1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الفلاحة:

نظرا للاهتمام الذي أولته الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الفلاحة والذي يعتبر قطاعا بالغ الأهمية في اقتصاديات معظم دول العالم، سنحاول في هذا المحور دراسة وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع من خلال تطور تعداد المؤسسات، مساهمتها في قيمته المضافة وأيضا المساهمة في صادراته.

1.3.1- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي:

- ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية والتي نبرزها فيما يلي:
- تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الفلاحي في الاعتماد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر من الكثافة الرأسمالية، وهي فرصة لتوفير مناصب شغل جديدة وزيادة الانتاج؛
- تتجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع خصائص السوق الصغير الحجم و هو الصفة الغالبة على أسواق المنتجات الفلاحية؛
- توفرها على نظام معلومات داخلي وخارجي يتميز بقلّة التعقيد وهو ما يسمح بالانتشار السريع صعودا أو نزولا بين إدارة المؤسسة، عمالها وعمالها؛
- قلة التخصص في العمل إلى الدرجة التي تقوم فيها الوظيفة الواحدة بمهام عدة وظائف، والعامل متعدد الاختصاصات في الغالب وهذا ما يوفر الجو للكثير من المبادرات؛
- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة دعم للمؤسسات والصناعات الكبيرة كالصناعات الغذائية من خلال عمليات المقاوله من الباطن؛
- بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلته متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها وهذا ما يعطيها ميزة التوزيع في الإنتاج الصناعي الغذائي؛
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي، وامتداد نشاطها حتى إلى المناطق الريفية النائية التي تتميز عادة بنشاط وحيد متمثلا في الفلاحة، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وأن المشاريع الفلاحية التي تعتمد عليها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات؛ (مخيمر، 2005، صفحة 33)
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى؛
- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحدث أكثر من المؤسسات العامة؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق، ويؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة؛
- الاعتماد على الموارد المحلية وبالتالي تقلل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستيراد. (لرقت، 2003، صفحة 120)

2.3.1- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الفلاحة:

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات عديدة ويختلف تعدادها من قطاع إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، وسنخصص هذا الجزء للتعرف على تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الفلاحة خلال الفترة (2010-2019) كما يوضحه الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الفلاحة خلال الفترة (2011-2019)

السنوات	2011	2013	2015	2017	2019
عدد المؤسسات الخاصة	5220	5805	6130	6599	7387
عدد المؤسسات العمومية	216	196	181	88	93
المجموع (1)	6687	7480	6311	6687	7480
	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)
نسبة (1) من إجمالي م.ص.م	%0.61	%0.62	%0.62	%0.62	%0.63

المصدر: (زبير وآخرون، 2020، الصفحات 109-110)

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت عزوفا عن قطاع الفلاحة بالرغم من تزايد أعدادها من سنة إلى أخرى أين وصل عددها إلى 7480 مؤسسة سنة 2019 بعدما كان يقدر بـ 5805 مؤسسة سنة 2015 إلا أنها تشكل سوى ما نسبته 0.63% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفس السنة، ويعود سبب هذا العزوف إلى وجود عدة اختلالات وقفت أمام ترقية وتطوير نسيج هذه المؤسسات في هذا القطاع الاستراتيجي رغم كل الامكانيات والثروات التي يزر بها.

3.3.1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي:

يمكن الوقوف عند مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من خلال قراءة بيانات الجدول

رقم (10).

الجدول رقم (10): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة للفلاحة خلال الفترة (2016-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2016		2017		2018	
البيان	حصة م ص م من القيمة المضافة للقطاع	النسبة المئوية	حصة م ص م من القيمة المضافة للقطاع	النسبة المئوية	حصة م ص م من القيمة المضافة للقطاع	النسبة المئوية
القيمة	2140.29	23.4	2282	24.4	2426.9	23.88

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2020، صفحة 29)

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن درجة إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تعد منخفضة نوعا ما في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، فقد بلغت حصتها 1936.37 مليار دج وبنسبة 22.8% سنة 2015 لتصل إلى 2426.9 مليار دج وبنسبة 23.88% سنة 2018، وهذا الأمر منطقي إلى حد بعيد بالنظر لتركز المؤسسات في قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

4.3.1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصادرات الفلاحية:

على العموم، ونظرا لغياب الإحصائيات الرسمية بخصوص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية بصفة عامة وبالنظر إلى التحليل السابق والمتعلق بالصادرات الفلاحية وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن طبيعة التحديات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات في مجال التصدير، تتولد قناعة بضالة توجه تلك المؤسسات نحو تصدير المنتجات الفلاحية بالرغم من الفرص المتاحة لها في السوق الإفريقية بالأخص بعد المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وإعادة فتح المعابر الحدودية وإنشاء منطقة للتبادل الحر مع موريتانيا، أين تعد إفريقيا سوق المستقبل فهي تتميز بموقعها الاستراتيجي واتساع رقعتها الجغرافية وتنوع أقاليمها المناخية، وتمثل السوق الإفريقية قاعدة استهلاكية عريضة، حيث يفوق عدد سكانها مليار نسمة ما يعادل 15% من سكان العالم وتتسم هذه القاعدة بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب، وكذلك مستويات الدخل فيها وهو ما يعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة في العديد من المنتجات الفلاحية (خمقاني، 2020، الصفحات 130-132)، ويضاف لما سبق، أن الأسواق الإفريقية أسواق سعر في المقام الأول نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك (المغربي، 2017، صفحة 92)، وما يشجع أكثر على التوجه نحو تلك الأسواق هو استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية للمنطقة فمعدل النمو الاقتصادي متمركز في حدود 4% خلال العشر سنوات الأخيرة، وأيضا معدل التضخم مستقر نسبيا في حدود 8% هذا من جهة (قوشيش، 2020، الصفحات 373-374)، ومن جهة أخرى تعتبر المعابر الحدودية رهان الجزائر لغزو إفريقيا اقتصاديا حيث قامت بإنشاء منطقة للتبادل الحر والخدمات اللوجستية للتجميع والتصدير مع موريتانيا التي تسجل احتياجات كثيرة فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية، وهذا من شأنه أن يمكن القطاع الفلاحي متمثلا في المؤسسات المكونة له من رفع حجم الصادرات الفلاحية نحو موريتانيا وأيضا نحو منطقة دول غرب إفريقيا كالدول كوت ديفوار، غينيا، سيراليون وليبيريا إذ تحتوي هذه المنطقة على أزيد من 300 مليون مستهلك وتستورد نسبة معتبرة من المنتجات الفلاحية. (حفاف، 2020، الصفحات 603-604)

2 - الطريقة والأدوات :

لإحداث انسجام بين فرضية الدراسة وعملية إثبات مدى صحتها في الواقع العملي، اعتمدنا لتحليل موضوع دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليل مضامينها والعلاقات الرابطة بينها، حيث تم استخدام هذا المنهج في إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي وتحليل واقعها في الجزائر، كما تم أيضا في جانب من هذه الدراسة على منهج الاستنباط الذي ينطلق من المعلوم لاكتشاف المجهول، ومن العام إلى الخاص، محاولة لاستشراف المستقبل و هذا من خلال محاولة معرفة المشاكل والعوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الفلاحي في الجزائر.

وبالنسبة للأدوات المستخدمة في هذه الدراسة، فتمثلت في المسح المكتبي للدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الفلاحي في الجزائر أين تم الوقوف على ما تناولته هذه الدراسات، كما تم الاستعانة بالتقارير والنشريات المتعلقة بمهما والتي تصدر عن الهيئات الرسمية كبنك الجزائر ووزارة الصناعة والمناجم، لاستخدامها في تشخيص دقيق لواقع دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال جمع البيانات وتلخيصها في شكل نسب مئوية.

3 - النتائج ومناقشتها :

من خلال ماسبق، يمكن القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر شهد تزايد أعداد المؤسسات المكونة له وقد سيطرت عليه المؤسسات الخاصة إذا ما قورنت بالمؤسسات العمومية، بسبب الامتيازات والإجراءات الحكومية الرامية إلى الدفع بالقطاع الخاص قدما والتخلي التدريجي على القطاع العام، ومن خلال الاحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم نجد تمركز تلك المؤسسات في نشاط الخدمات على حساب النشاطات الأخرى، حيث أن نشاط الفلاحة يمثل نسبة ضئيلة جدا وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة: شيقارة هجيرة وهيري نصيرة (2018)، ويرجع ذلك العائد المجزي الذي يتم جنيه من جراء عملية الاستثمار في نشاط الخدمات، بالإضافة إلى سياسة الدولة التنموية (بناء سكك، تشييد الطرق، بناء السدود، المستشفيات، المدارس... الخ) وهو ما تؤكد النتائج التي توصلت إليها دراسة "بن سديرة عمر وآخرون"

(2021)، هذا وتتمركز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال وبدرجة أقل في الهضاب العليا، ويرجع ذلك إلى توفر جهة الشمال على موقع جغرافي هام، علاوة على توفرها على اليد العاملة المؤهلة، والكثافة السكانية المرتفعة، هذا وتعد درجة إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عالية في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات مقارنة بمؤسسات القطاع العام، كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل.

بالمقابل، يزخر القطاع الفلاحي في الجزائر بثروات معتبرة نظرا للموقع الاستراتيجي للبلاد وشساعة مساحتها وتنوع مناخها الأمر الذي ينعكس مباشرة على تنوع المحاصيل والانتاج الفلاحي، وفي هذا الصدد كان القطاع الفلاحي القطاع الوحيد الذي سجل سنة 2020 توسعا في النشاط، هذا وشهدت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ارتفاعا من سنة إلى أخرى وبمعدل سنوي متفاوت أما درجة إسهام الفلاحة في القيمة المضافة الاجمالية فهي في تدهور مستمر وتحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات، ونفس الشيء ينطبق على الصادرات الفلاحية التي لا تتجاوز قيمتها ثلث مليون دولار أمريكي في أحسن الأحوال، وهو مؤشر على هامشية مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات خارج المحروقات وتضم هذه الصادرات بالدرجة الأولى التمور، الخضر والفواكه والتي تمتاز بالجودة العالية.

وبخصوص مساهمة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الفلاحة فقد عرف عزوفا عنه بالرغم من تزايد أعداد المؤسسات من سنة إلى أخرى إلا أنها تشكل سوى ما نسبته 0.63% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفس السنة، ويعود سبب هذا العزوف إلى وجود عدة اختلالات وقفت أمام ترقية وتطوير نسيج هذه المؤسسات في هذا القطاع الاستراتيجي رغم كل الامكانيات والثروات التي يزخر بها وهو ما وضحته دراسة: زبير محمد وآخرون (2020)، الأمر الذي انعكس على درجة إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، فحصة لم تتعدى 2426.9 مليار دج ونسبة 23.88% سنة 2018، وكذلك على توجه تلك المؤسسات نحو تصدير المنتجات الفلاحية، وهو ما يثبت عدم صحة فرضية الدراسة.

4- الخلاصة:

كحوصلة لما سبق، يمكن القول أن القطاع الفلاحي ورغم مرور أزيد من ستة عقود على الاستقلال إلا أنه لم يتمكن من النمو والتطور المرغوب، فالقطاع الفلاحي في الجزائر لم يحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الغذاء تماشيا مع النمو الديمغرافي. وفي ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها في السنوات الأخيرة نتيجة عدة عوامل ومنها بالأساس الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن وباء كورونا وكذا الأزمة الأخيرة والتي نتجت عن الحرب بين الدولتين روسيا وأوكرانيا - وهما مصدرا غذاء العالم - وما انجر عن هذه الحرب من صعوبات في الحصول على الغذاء خاصة تلك الدول التي تعتمد على الواردات من هاتين الدولتين بما فيها الجزائر.

وبالنظر لمحدودية التأثيرات الإيجابية للمؤسسات كبيرة الحجم في دفع الاقتصاديات بصورة مطردة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الإحصائيات الرسمية تبين وجود نوع من العزوف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن القطاع الفلاحي وتتركز تلك المؤسسات التي يسيطر عليها القطاع الخاص في قطاعي الخدمات والبناء وهذا بالنظر للعائد المجزي الذي يتم جنيه من جراء عملية الاستثمار في المجال الخدماتي مقارنة بالمجالات الأخرى، كما أن توجه سياسة الدولة التنموية نحو قطاع البناء والأشغال العمومية والرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين (السكن، الطرق، بناء السدود، المستشفيات، المدارس... الخ) ساهم في ذلك العزوف وكان له بالغ الأثر على مؤشرات الإنتاج، القيمة المضافة، التشغيل والتصدير للقطاع رغم الامكانيات والثروات الكبيرة التي يزخر بها، والتي يعول عليها لإحداث التنوع الاقتصادي في الجزائر.

في الختام تقترح الدراسة ما يلي:

- إعداد إستراتيجية جديدة للنهوض بقطاع الفلاحة وتفعيل دوره في تحقيق الأمن الغذائي؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع الفلاحة وتخفيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم المالي لها وتوجيهها نحو هذا القطاع؛

- حل مشكل العقار الفلاحي حتى يتم خلق الإطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاح، باعتباره عون إقتصادي وأن المنتج الفلاحي له قيمة مالية وإستراتيجية؛
- إيجاد تنسيق محكم بين مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وزارة الفلاحة لترقية هذا القطاع ووضع خطة تنمية تعمل على التحكم الجيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثلة في الممارسات الزراعية الجيدة وكذا صحة و جودة المنتجات الفلاحية؛
- تحفيز حاملي شهادات التكوين الفلاحي على العمل في القطاع والإهتمام بتربية المواشي؛
- توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومراكز البحث التطبيقي لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية و إيجاد الحلول التي تناسب مشاكل إنتاج وتسويق المنتجات الفلاحية بالأخص على مستوى السوق الدولية؛
- توفير التمويل الضروري وفي الوقت المناسب وبأسعار فائدة تفضيلية للمستثمرين في القطاع الفلاحي ؛
- وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بما يتماشى و الإحتياجات والواقع العملي، لتوعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور... إلخ
- وضع إستراتيجية للرعي وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي بالرغم من أهميتها الإستراتيجية؛
- إيجاد نظام فعال للتسويق الفلاحي وفق أطر موضوعية وبعوامل إقتصادية عقلانية بعيدة عن كل الإجراءات البيروقراطية مع إشراك العاملين في القطاع الفلاحي؛
- لا بد من وجود إرادة سياسية لتسريع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة، ومن الضروري أن تنبع هذه المجهودات من إستراتيجية واضحة المعالم ومبنية على منهج واضح وموجهة بأهداف قابلة للقياس على الصعيدين المحلي والدولي.

5-المراجع :

-المقالات:

- 1- مراد مصطفى، 2019، واقع الصادرات الزراعية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط (فرص وتحديات)، مجلة دراسات، جامعة بشار، المجلد 16، العدد 01، الصفحات 145-162.
- 2- سائحي يوسف وخمقاني عبد الهادي، 2020، سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، المجلد 9 (العدد4)، الصفحات 121-137.
- 3- المغربي لمياء محمد، 2017، التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات)، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المجلد 37 (العدد4)، الصفحات 85-112.
- 4- مرزوقي رفيق و قوشيش أمينة، 2020، الفرص المتاحة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاستثمار في الدول الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، المجلد 9 (العدد5)، الصفحات 363-380.
- 5- حفاف وليد، 2020، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13 العدد(3)، الصفحات 600-610.
- 6- زبير محمد وآخرون، 2020، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بالجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 18 العدد (2)، الصفحات 101-114.
- 7- حملاوي حميد وعمران وسام، (2019)، أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره:دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة2، المجلد 6 (العدد2)، الصفحات 149-167.

-الأطروحات:

- 1- سفيان حنان، 2020، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، سطيف.

-الملتقيات العلمية:

- 1- جنيدي مراد و سلامي أحمد، (10 مارس 2018)، تقييم السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، الملتقى الوطني: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، الجزائر.
- 2- غزالي عماد و بغنة سهيلة، (10 مارس 2018)، واقع ودور السياسات الزراعية المتبعة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، الجزائر.
- 3- جدي عبد الحليم و شرياق رفيق (10 مارس 2018)، استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي، الملتقى الوطني: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، الجزائر.
- 4- لرقط فريدة، (25- 28 ماي 2003)، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الملتقى الدولي : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، الجزائر.

-التقارير:

- 1- بنك الجزائر، (ديسمبر 2021)، التقرير السنوي 2020: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 2- بنك الجزائر، (نوفمبر 2020)، التقرير السنوي 2019: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 3- وزارة الصناعة والمناجم، (أفريل 2020)، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 36.